

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1543

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، 13 آب/أغسطس 2020، الساعة 15/05

الرئيس: السيد شميم إحسان (بنغلاديش)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مساء الخير زملائي الأعضاء. أعلن افتتاح الجلسة العامة 1543 لمؤتمر نزع السلاح، وسأبدأ بالمتكلمين المدرجين على قائمتي من جلسة هذا الصباح. المتكلمة الأولى في القائمة بشكلها الحالي، هي ممثلة النمسا، السيدة سوزان هامر.

السيدة هامر (النمسا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. اسمح لي أولاً أن أهنئك على توليك الرئاسة. وتتعهد النمسا بتقديم دعمها الكامل لك أثناء رئاستك لمجموعة الدول الست التي ستتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح في عام 2020.

في الأسبوع الماضي، أحيا قادة العالم والناس في جميع أنحاء العالم الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لقصف هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية. وتلاحظ النمسا مع التقدير أن أربعة بلدان احتفلت بهذه الذكرى بالتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، مما رفع عدد التصديقات إلى 44 تصديقاً. وتذكرنا الروايات المباشرة للناجين بقوة بالسبب الذي حمل المجتمع الدولي على أن يجعل القضاء التام على الأسلحة النووية أولوية، بدءاً باعتماد أول قرار من نوعه للجمعية العامة.

وإن الإشعاعات والانفجارات النووية لا تحترم الحدود، وتمتد عواقبها أجيالاً. ومن المصلحة المشتركة لجميع الدول أن تمنع العواقب الإنسانية الكارثية، ومع ذلك فقد شهدنا في السنوات الأخيرة زيادة في الإنفاق على الأسلحة النووية ونظم إيصالها، وتحديث الترسانات، واستحداث أنواع جديدة من الرؤوس الحربية النووية، بل أيضاً توسع الترسانات، رغم التعهدات السياسية والالتزامات القانونية.

وإن التحديات التي نواجهها الآن - وهي الجائحة وعواقبها - تتيح لنا فرصة لإعادة التفكير في كيفية تحسين عملنا. وعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، كان من المشجع أن نرى معظم أعضاء المؤتمر يبدون مرونة من أجل استئناف عمل المؤتمر. ويبدو أن هناك اهتماماً واسع النطاق بتعزيز مساهمة هذا المحفل في تحسين الأمن الدولي، وهي رغبة مشتركة على نطاق واسع في التركيز على المسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعمالنا عوضاً عن التركيز على القضايا الثنائية التي لا يملك المؤتمر ولاية للتصرف بشأنها. وقد يكون تحديد التركيز على الجوهر أيضاً عاملاً مشجعاً على التحلي بالواقعية.

ولم تتوقف التطورات المتعلقة بالمواضيع المدرجة في جدول أعمال المؤتمر بسبب الجائحة. وتقع على عاتق هذا المحفل وأعضائه مسؤولية السعي إلى التوصل إلى اتفاقات بشأن القضايا التي عهد بها المجتمع الدولي إلى المؤتمر. وقد قال وزير خارجية النمسا ألكسندر شالنبيرغ في 6 آب/أغسطس "في الأوقات التي تشتد فيها حدة التوتر، تكبر المسؤولية عن إحراز تقدم في نزع السلاح النووي". وسيكون مؤتمر نزع السلاح مهياً لذلك.

وبما أنه ينبغي للمؤتمر أن يسعى جاهداً إلى الوفاء بدوره في نظام نزع السلاح المتعدد الأطراف، فيمكننا أيضاً تحسين فعالية استخدام الموارد. وإن تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) يتجاوز حدود الصحة. وينبغي أن تكون خلفية الأزمة الاقتصادية الناشئة مصدر إلهام لتحسين فعالية المؤتمر وكفاءته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً للسيدة هامر. المتكلم التالي هو ممثل المملكة المتحدة، السيد سيمون كليوبري.

السيد كليوبري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس، ومساء الخير أيها الزملاء. في البداية، اسمح لي أن أهنئك، سيدي الرئيس، على توليك الرئاسة وأشكرك على رئاستك الممتازة لجلساتنا المعقودة حتى الآن.

وبما أن عدة وفود أثارت هذا الصباح مسألة الحالة المالية لمؤتمر نزع السلاح، فقد طلبت الكلمة لأقول بإيجاز إن لدى وفد بلدي أيضاً شواغل مماثلة لتلك التي أثارتها تلك الوفود هذا الصباح. ولقد فوجئنا نحن أيضاً عندما سمعنا أن ما يوجد في الميزانية لا يكفي إلا لعقد أربعة اجتماعات مختلطة أخرى مدة كل منها ساعتان. ونود أيضاً أن نفهم كيف حدث هذا الوضع وأن نتحلى بمزيد من الشفافية فيما يتعلق بالوضع المالي الفعلي - بعبارة أخرى، الأموال التي تم إنفاقها حتى الآن والأموال التي لا تزال متاحة.

سيدي الرئيس، إننا نعتقد أن المؤتمر ينبغي أن يكون قادراً على الاجتماع متى أراد. وإذا لم يكن من الممكن عقد اجتماعات حضورية بالكامل ولا يمكننا الاجتماع إلا في هذا الشكل المختلط، سيكون من الصعب جداً أن نجتمع لبضع ساعات أخرى فقط لإنجاز أعمالنا، ولا سيما للموافقة على التقرير السنوي. ونعتقد أيضاً أننا بحاجة إلى إيلاء الاهتمام الواجب لآثار ذلك على اجتماعنا في العام المقبل، حيث لا يعرف أحد إلى متى سنظل في هذا الوضع. ولذلك نرحب كثيراً بالإعلان الذي أصدرته المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف هذا الصباح، والذي وعدت فيه بتقديم إحاطة إعلامية بشأن هذا الموضوع، ونأمل أن تُقدم لنا التفاصيل اللازمة لكي نفهم الصورة الكاملة ولكي نتمكن من التخطيط لما تبقى من هذا العام وللعام المقبل، إذا لزم الأمر.

وشكراً سيدي الرئيس؛ هذا ما أردت قوله بشأن المسائل المالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، السيد كليوبيري، على بيانك وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. المتكلم التالي هو ممثل المكسيك، السيد مارتينيس رويس.

السيد مارتينيس رويس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. ومساء الخير. نود أولاً أن نهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن نؤكد لك تعاون الوفد المكسيكي الكامل معك لإنجاح فترة رئاستك رغم الظروف الصعبة والاستثنائية التي لا تزال قائمة مع الأسف. وننوه على وجه الخصوص بالمشاورات المكثفة التي أُجريت خلال رئاستك. ونود مرة أخرى أن نعرب عن امتناننا للنمسا لما بذلته في فترة رئاستها من جهود ناجحة لاستئناف أعمال المؤتمر، بالاعتماد بالطبع على مرونة الوفود. وننوه أيضاً بالتعاون بين الرؤساء الستة لدورة عام 2020، وتعاونهم مع الرئيس الأخير لدورة عام 2019 والرئيس الأول لدورة عام 2021، وهو تعاون نأمل أن يكون سابقة لعمل المؤتمر في المستقبل.

سيدي الرئيس، يأسف وفد المكسيك لأن المؤتمر يوشك على اختتام دورة أخرى سادها شلل المؤتمر وعدم فعاليته في الوفاء بولاية التفاوض على صكوك دولية لنزع السلاح. ويحدث ذلك رغم الجهود المبذولة من الرئاسة المتعاقبة والوفود. وفي الوقت الذي ندرك فيه أن هذه السنة كانت معقدة وغير عادية بشكل خاص بالنسبة لجميع بلداننا وللعمل في إطار الهيئات المتعددة الأطراف، من الواضح أن الظروف التي سببت الشلل وعدم الفعالية لم تستمر فحسب، بل تفاقمت في الواقع، في ظل عالم مضطرب يتسم بتوازنات أمنية هشة للغاية.

وبالنظر إلى تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي أثبتت وجود تهديدات عالمية وشيكة للأمن يجب التصدي لها، والتي تؤكد أنه لا أمان لأحد ما لم يأمن الجميع، من الضروري الاعتراف بأن السبيل الوحيد للتصدي لهذه التهديدات هو سبيل تعزيز نظام متعدد الأطراف يولي أولوية للتعاون على مواجهة التحديات الجديدة والمستمرة. ويجب أن نبدي هذا الالتزام من أجل إيجاد سبيل إلى استئناف المفاوضات. ونوجه انتباهكم، على وجه الخصوص، إلى الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية التي سيترتب على تفجيرها عواقب بالغة الجسام لا توجد طريقة ممكنة للاستعداد لها.

وإن الأرقام الواردة في التقرير الأخير لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام مزعجة، ناهيك عن أنها مخيفة: فالدول التسع الحائزة للأسلحة النووية لديها ما يقرب من 400 13 سلاح نووي، من بينها حوالي 3 720 سلاحاً منتشراً داخل قوات العمليات، منها 1 800 سلاح في حالة تأهب تشغيلي.

وفي الأسبوع الماضي فقط، أحيينا الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للهجمات النووية على هيروشيما وناغازاكي. ويذكرنا هذا التاريخ في كل عام بأن مجرد وجود أسلحة نووية يشكل تهديداً للأمن الدولي وأن استخدامها يؤدي إلى عواقب إنسانية كارثية. ونغتني هذه الفرصة لتكريم الهيباكوشا الناجين من التفجيرين الذريين الذين أدت شهادتهم دوراً أساسياً في تعزيز السلام وتأمين عالم خال من الأسلحة النووية.

وتكرر المكسيك دعوتها المجتمع الدولي، بموجب التعهدات القانونية والسياسية التي أعلنها، إلى أن يحرز تقدماً في المساعي الرامية إلى ضمان نزع السلاح النووي وتحقيق عالم أكثر أمناً للأجيال المقبلة.

سيدي الرئيس، إن إحدى الطرق الحاسمة لتلبية الدعوة المدوية التي يطلقها الهيباكوشا الناجون من التفجيرين الذريين هي استعادة كفاءة آلية نزع السلاح. ويجدر بنا أن نكرر أن المؤتمر بحاجة ماسة إلى استئناف الدور الذي يشكّل مبرر وجوده، وهو الوفاء بولايته التفاوضية. وإن تطلعات المجتمع الدولي إلى عالم أكثر أمناً تتوقف على المؤتمر وعلى وفائه بولايته. وتقع علينا مسؤولية والتزام جماعيان أن نكون على مستوى تلك التوقعات بالتحلي بروح المرونة والتوافق. ومن المفهوم أن النهوض بالدبلوماسية المتعددة الأطراف يمكن أن يكون عملية شاقة ومعقدة، ولكن الشلل الذي يهدد وجود البشرية ذاته لا يمكن قبوله.

وتشكل المبادرة الإنسانية والتفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية تطويرين حديثين يدلان على إمكانية التوصل إلى اتفاقات رهناً بتوافر الإرادة السياسية. وهناك حاجة إلى إيجاد حلول عملية ومبتكرة وخلاقة للخروج من المأزق، ولا سيما أن الآلية تحتاج بلا شك إلى ضخ طاقة إيجابية. وبهذه الروح تهنئ المكسيك أيرلندا وسانت كيتس ونيفيس ونيجيرو ونيوي على إيداع صكوك تصديقها على معاهدة حظر الأسلحة النووية، في الذكرى السنوية للهجومين الذريين على هيروشيما وناغازاكي. ويسرنا أن نشير إلى أنه لا يلزم سوى ستة تصديقات أخرى حتى يدخل هذا الصك حيز النفاذ.

وتعزز هذه الإجراءات الجهود التي يبذلها العديد من الدول وأعضاء المجتمع المدني؛ وهي جهود أظهرت أنه عندما يتركز نزع السلاح إلى منظور إنساني وعندما تتوفر الإرادة السياسية وروح التعاون والاعتراف بأهمية المتدييات المتعددة الأطراف، يمكن تحقيق إنجازات ملموسة ودائمة في مجال نزع السلاح النووي.

وأخيراً، يؤيد وفد بلدي بيان مجموعة الـ 21، وإذ يلاحظ أن عضواً واحداً نأى بنفسه عن البيان، يود وفد بلدي أن يعلن احترامه للحق السيادي للدول في أن تنأى بنفسها عن بيانات مجموعة الـ 21 وأن تقرر المشاركة أو عدم المشاركة في آليات التنسيق والتعاون السياسيين، مثل مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومع ذلك، فإننا نفهم أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤيد عموماً الإنجاز التاريخي الذي حققه رؤساء الدول والحكومات في عام 2014، وهو إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وهو ما يتضمن التزاماً من جانب جميع دول تلك المنطقة بالاعتراف بنزع السلاح كهدف ذي أولوية وبالإسهام في نزع السلاح بشكل عام وكامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك سعادة السفير على بيانك وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. ومن المؤسف أن سفير الجمهورية العربية السورية لم يتمكن من الاتصال عن بعد، ولذلك سنتنقل إلى الجزء من جلستنا المتعلق "حق الرد". وسنبدأ بالولايات المتحدة مرة أخرى مع اتصال عن بعد.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية عبر اتصال بالفيديو): شكراً لك سيدي الرئيس. لقد أخذت الكلمة لأمارس حقي في الرد على بعض التعليقات التي أدلى بها في جلسة هذا الصباح.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أردّ على ملاحظات سفير الصين التي أدلى بها صباح اليوم. ولقد انتقد سفير الصين في جوهر الأمر حقي في الإعراب عن آراء حكومتي بشأن عدم رغبة الصين في المشاركة في مفاوضات ثلاثية لتحديد الأسلحة مع الولايات المتحدة وروسيا، وفي إبداء قلق الولايات المتحدة بشأن سلوك الصين وأفعالها على الساحة الدولية عموماً. وسأكون واضحاً: إن مؤتمر نزع السلاح ليس هيئة استبدادية، ومن حق أعضائه أن يعبروا عن آرائهم بشأن المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأود فقط أن أذكر سفير الصين بأننا في سويسرا، لا في الصين. وغني عن القول إن وفد بلدي سيواصل دعوة الحزب الشيوعي الصيني إلى أن يتصرف بمسؤولية، وأن ينهي تكديسه المستنزف للسلاح النووي، وأن ينضم إلى المفاوضات الثلاثية مع الولايات المتحدة وروسيا.

وقد لاحظت باهتمام كبير أيضاً النقطة التي طرحها السفير الصيني، وهي أن الحزب الشيوعي الصيني محبوب من الشعب الصيني كله. وأود أن أعرف كيف توصل هو وحكومته إلى ذلك الاستنتاج. هل أُجري استفتاء عام مباشر أو جماهيري أو تصويت يدعم هذا الاستنتاج؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإنني وكثيرين من الحاضرين في القاعة الآن حريصون على معرفة النتائج، إن كنت تود أن تعلنها.

وقال سفير الصين أيضاً إن الصين ترغب في إشراك الولايات المتحدة في مناقشات ثنائية حول تحديد الأسلحة. وكما أشرت في مناسبات سابقة، دعت الولايات المتحدة الصين إلى المشاركة في مناقشات ثنائية بشأن تحديد الأسلحة والحد من مخاطر التسلح. وكان ذلك في رسالة دعوة مؤرخة كانون الأول/ديسمبر 2019. ولم نتلق بعد رداً رسمياً على الرسالة، وأود أن أعرف ما إذا كان سفير الصين على استعداد للالتزام هنا بمشاركة الصين. وإن كان لا يرغب في ذلك، هل سيلتزم على الأقل بالرد رسمياً على رسالتنا المؤرخة كانون الأول/ديسمبر 2019؟

وبإيجاز، فيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها ممثل نظام مادورو السابق - لقد انخرط في وقت سابق في خطبته اللاذعة المعتادة الروتينية والجدلية والخالية من أي سند الموجهة إلى الولايات المتحدة، وأنا لا أعتزم الرد على هذه الخطبة، ولكنني أريد أن أتطرق إلى النقطة التي حالت دون تمكن المؤتمر من التفاوض على أي معاهدات على مدى السنوات العشرين الماضية. والحقيقة البسيطة هي عدم توافق الآراء في هذه الهيئة بشأن أي من البنود الأساسية الأربعة لجدول الأعمال، بكل وضوح وبساطة. فإذا أردنا أن نبدأ في إحراز تقدم، ينبغي أن نجري مناقشات في هذه الهيئة بشأن كيفية إدارة أعمالنا وما يمكننا القيام به لتحسينها. وأود أن أشير إلى أن ذلك هو، لسبب ما، شيء يخشاه ممثل نظام مادورو السابق أو لا يرغب في السماح بالتقدم فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك سعادة السفير. سيأخذ الكلمة الآن وفد الجمهورية العربية السورية.

السيدة محمد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، اسمح لي أن أبدأ بتهنئتك، سعادة السفير شميم إحسان، على ترؤسك لمؤتمر نزع السلاح وأن أثني على المشاورات التي أجريتها وعلى جهودك وجهود سلفك السفير روبرت مولر لإعادة اجتماعات المؤتمر إلى مسارها الطبيعي بعد توقف قسري فرضته جائحة كوفيد - 19. وأضم صوتي للبيان الذي أدلى به بالنيابة عن مجموعة ال 21.

السيد الرئيس، صادف الأسبوع الماضي الذكرى الخامسة والسبعين لقصف مدينتي هيروشيما وناغازاكي بقنابل ذرية أدت إلى إزالة المدينتين وإلى فقدان أكثر من 340 000 إنسان حياتهم ووقوع عشرات الآلاف غيرهم من الضحايا الذين عانوا من الدمار ومن آثار التعرض للإشعاع الناجم عن القصف الأمريكي. هذا التاريخ ليس بعيداً، وهو تذكير بالمخاطر الماثلة اليوم حيث يقف العالم على اعتاب سباق تسلح جديد نتيجة عودة الطرف المسؤول عن مأساة هيروشيما وناغازاكي إلى تبني عقائد عسكرية تعيد الاعتبار للسلح النووي وإلى تطوير أنماط جديدة من الأسلحة النووية والتهديد بإمكانية استخدامها من جديد، بالتزامن مع استمراره في تقويض الأسس القانونية التي أرستها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح ومنع الانتشار وضبط التسليح، تارة بالانسحاب من الاتفاقيات أو الإخلال بأحكامها، وتارة بالتهرب من متطلباتها ومن الأطر الزمنية المحددة لها.

تدعونا هذه المناسبة والمخاطر الحالية للتشديد مجدداً على أولوية نزع السلاح النووي في أعمال مؤتمر نزع السلاح وفقاً للإطار الذي حددته الوثيقة الختامية للدورة الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وعلى الحاجة للتقدم باتجاه التفاوض على نزع الأسلحة النووية في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

ومع التأكيد على الترابط الجوهرى بين عمليتي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ودورها في تعزيز السلم والأمن الدوليين، فإن تنفيذ معاهدة منع الانتشار النووي ببركاتها الثلاث وإيلاء اهتمام خاص لكيزة نزع السلاح النووي تنفيذاً للمادة السادسة من المعاهدة، يحتل أهمية خاصة في ظل عدم إحراز أي تقدم في نزع السلاح النووي ومحاولات بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية التهرب من التزاماتها القانونية عبر إطلاق مبادرات غير مقبولة تحاول إرجاء هدف نزع السلاح النووي إلى أجل غير مسمى. وتشدد سورية على أولوية تنفيذ قرار الشرق الأوسط الذي اعتمدته مؤتمر الاستعراض لعام 1995 كجزء من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة ووقف المناورات التي تمارسها بعض الدول الراعية للقرار المذكور، وعلى أهمية مطالبة مؤتمر الاستعراض القادم لإسرائيل بالانضمام للمعاهدة كطرف غير نووي ووضع كافة منشآتها وأنشطتها تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس، إن التحديات التي تواجه عالم اليوم وتصاعد النزعة الأحادية لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، والاستهتار بقواعد القانون الدولي، تتطلب إعادة الاعتبار لدور الدبلوماسية المتعددة الأطراف والالتزام باحترام المقاصد والمبادئ التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن بعيداً عن المعايير المزدوجة. ومع تراجع الالتزامات التعاقدية ذات الصلة بمنع انتشار السلاح النووي وضبطه، وتصاعد مخاطر عسكرة الفضاء الخارجي وإطلاق سباق تسلح فيه، وتزايد مخاطر حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة دمار شامل واستخدامها، فإن إعادة تفعيل مؤتمر نزع السلاح واستعادة دوره وولايته التفاوضية يكتسي أهمية استثنائية، باعتباره المنتدى التفاوضي الوحيد متعدد الأطراف المعني بنزع السلاح.

وفي هذا السياق تجدد سورية تأييدها لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن للمؤتمر بولاية تفاوضية تشمل البنود الأربعة الرئيسية والبنود الأخرى المدرجة على جدول الأعمال، وتؤيد بدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على مشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي استناداً إلى النص المقترح من الاتحاد الروسي. وعندما توفقت اجتماعاتنا في آذار الماضي لم يكن المؤتمر قد حقق تقدماً يذكر في التوافق على برنامج عمل رغم الانطلاقة القوية التي شهدتها بداية الدورة السنوية تحت الرئاسة الجزائرية. وقد أوضح تقرير الرئاسة الأسترالية السابقة حول نتائج المشاورات الموسعة التي عقدتها حجم التباين في المواقف وغياب التوافق حول سبل المضي قدماً في تفعيل أعمال المؤتمر والخروج به من حالة المرواحة، وأظهر الحاجة لتكثيف الجهود لمعالجة مشاغل جميع الدول الأعضاء بعيداً عن المشروطة ومحاولات فرض رؤية محددة وأجندات سياسية على أعمال المؤتمر.

إن سورية تقدر الجهود التي بذلتها الرئاسات التي تعاقبت على المؤتمر خلال العام الحالي، ومع أملنا بأن يساهم الوقت المتبقي من الدورة السنوية الحالية بإحراز تقدم إلى الأمام، فإننا نأمل ببدء الرئاسة الأولى لدورة العام القادم بإجراء مشاورات مبكرة تركز على التوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن يستند إلى البنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر ويعالج شواغل كافة الدول الأعضاء. وإن قيام المؤتمر خلال سنوات سابقة بالتفاوض ونجاحه في إنجاز اتفاقيات هامة في ظل طرائق العمل القائمة يؤكد أن المشكلة لا تكمن في طرائق العمل بل بتوفر الإرادة السياسية للمضي قدماً. ونحن نتطلع للعمل على هذا الأساس مع الرئاسات المقبلة للوصول إلى التوافق.

لقد أكدت طوارئ الصحة العامة العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد - 19 أهمية استعادة روح التعددية والتعاون الدولي، والحاجة لدعم جهود الدول وقدراتها في مواجهتها، ويؤسفنا أن الدعوات التي أطلقها الأمين العام بهذا الشأن لم تلق الاستجابة المطلوبة. وفي الوقت الذي ساهمت جائحة كوفيد - 19 في إعاقة أعمال الدورة السنوية لمؤتمر نزع السلاح خلال العام الحالي، فإن الظروف التي خلقتها الجائحة يمكن أن توفر أيضاً فرصة لإعطاء زخم جديد لدور هذا المؤتمر للتقدم في ميدان نزع السلاح وإعادة توجيه مليارات الدولارات التي تصرف في تطوير أنماط جديدة من الأسلحة، بما فيها الأسلحة النووية، لدعم الجهود الوطنية والدولية في مواجهة التحديات الصحية والاقتصادية التي خلفتها الجائحة وإعادة عجلة الاقتصاد والتنمية للعمل مجدداً.

ختاماً، أشير في أحد البيانات التي أدلى بها صباح هذا اليوم إلى مخاطر دعم الإرهاب في المنطقة وإلى الأوضاع في سورية. وبغية وضع هذه المسألة في سياقها الصحيح فإنني أود التوضيح بأن الإرهاب الذي مورس في سورية وأدى إلى سفك دماء السوريين تم بدعم إيديولوجي وعسكري ومالي قدمته دول إقليمية معروفة، ولا يتوجب ممارسة التلاعب هنا والخلط بين دور من قدم الدعم للإرهاب في سورية ومن ساهم في دعم جهود الحكومة السورية لمكافحة، ولا يتوجب كذلك ممارسة المعايير المزدوجة في الحديث عن الإرهاب في هذه القاعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، السيدة محمد، على بيانك وعلى كلماتك الرقيقة للرئاسة. والآن أعطي الكلمة لجمهورية إيران الإسلامية.

السيد بقائي هامانة (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي الرئيس. بما أن هذا هو أول إطار متعدد الأطراف لنا في الأسبوعين الماضيين، أجد التزاماً علي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعازينا القلبية لشعب وحكومة لبنان على التفجيرات المأساوية التي وقعت في بيروت. إن أفكارنا ودعواتنا مع شعب لبنان العظيم.

سيدي الرئيس، يود وفد بلدي أن يهنئ بنغلاديش ويهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن يؤكد لك دعمنا وتعاوننا. وأود أيضاً أن أشكر الأمانة على جهودها.

إن البيئة الأمنية الدولية لم تتدهور فحسب، بل صارت أيضاً تثير الجزع على نحو متزايد. ولقد تعرضت سيادة القانون على الصعيد الدولي، وكذلك مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لهجمات شديدة من جانب تيار السياسات الانفرادية القسرية المتهورة. وتواجه مصداقية وكفاءة منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف تحديات شديدة. ومن شأن ذلك أن يُلحق أضراراً قاتلة لا مجال لتداركها بالبنيات القانونية والمؤسسية التي تطورت على مدى العقود الماضية. وعرض هذا الوضع صرح تعددية الأطراف لما بعد الحرب بأكمله لخطر شديد.

ولقد شنت الولايات المتحدة، ولا سيما في عهد النظام الحالي، وأبلاً من الاعتداءات الصارخة على المعاهدات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف بانتهاكها العدواني لاتفاقات دولية عديدة وانسحابها المتهور من منظمات دولية. فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي انسحبت بشكل متزامن من خطة العمل الشاملة المشتركة، واتفاق باريس، ومنظمة الصحة العالمية، ومجلس حقوق الإنسان، ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ومعاهدة السماوات المفتوحة، على سبيل المثال لا الحصر. وأثقلت الولايات المتحدة أيضاً سجلها الإجرامي بتكثيف عقوباتها الانفرادية العشوائية المتسمة بطابع الإبادة الجماعية ضد أعداد هائلة من السكان في جميع أنحاء العالم وكان الثمن انتهاك حقوق الإنسان الأساسية للأشخاص المستهدفين.

وليس مؤتمر نزع السلاح إلا ضحية لهذا النهج الخبيث منذ أمد طويل. فقد عرقلت الولايات المتحدة عمليات نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة النووية في تحدٍ لالتزاماتها الدولية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد الدولي، وطورت في الوقت نفسه أجيالاً جديدة من الأسلحة النووية. ولم تكتف الولايات المتحدة بعسكرة الإنترنت والفضاء الإلكتروني بتحويلهما إلى أداة للإكراه والتخريب، بل تعزم أيضاً عسكرة الفضاء الخارجي.

ويصادف شهر آب/أغسطس 2020 الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لقصف هيروشيما وناغازاكي المرعب بجهازين نوويين مروعين. ولقد جلبت الولايات المتحدة لنفسها العار بكونها الدولة الأولى والوحيدة التي استخدمت الأسلحة النووية ضد دولة أخرى. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف من أجل إزالة جميع الأسلحة النووية بشكل كامل وشفاف ولا رجعة فيه وألا يسمح أبداً لأي دولة باستخدامها أو التهديد باستخدامها مرة أخرى.

ولدينا كل الأسباب للشعور بالقلق بشأن خطر الأسلحة النووية في غرب آسيا. ففي حين يتمادى النظام الإسرائيلي، وهو الحائز الوحيد للأسلحة النووية في منطقتنا، في تحديه السافر للقانون الدولي برفضه الالتزام بالنظم القانونية الدولية ذات الصلة ومواصلة إثراء ترسانته النووية، يضيف البرنامج النووي للمملكة العربية السعودية تعقيداً آخر إلى المنطقة المضطربة أصلاً. وليت سفير المملكة العربية السعودية عاجل هذه المسألة المقلقة في ملاحظاته صباح اليوم بدلاً من أن يحتل ستاراً كثيفاً من الدخان بإلقاء اللوم على الآخرين في كل الآثام والأخطاء والفظائع التي لا يزال يرتكبها النظام السعودي، كما هو معروف، في جميع أنحاء المنطقة بدعم وموافقة الولايات المتحدة.

ويحق للمملكة العربية السعودية بالطبع، بوصفها طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، أن تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهو حق نعتز به تماماً. غير أنها، رغم كونها طرفاً في المعاهدة ولديها اتفاق بشأن الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم تتقيد بالتزاماتها. وقد أثار انعدام الشفافية والتعاون مع مفتشي الوكالة بواعث قلق حقيقية بشأن هدف البرنامج النووي السعودي وأبعاده. وندعو السلطات السعودية إلى احترام التزاماتها بموجب المعاهدة واتفاق الضمانات وإلى التعاون مع نظام التفتيش التابع للوكالة.

وتقع على عاتق الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس محافظيها مسؤولية الاضطلاع بولايتيهما المتعلقة بالتفتيش والتحقق وتقديم تقرير عن حالة الأنشطة النووية السعودية ومنع أي إساءة استخدام لجميع ثغرات الضمانات. ولا يزال يتعين توضيح سبب تفضيل الوكالة الصمت في هذا الصدد، ولا سيما في ضوء التسرع والتحيز غير المبررين بخصوص برنامج إيران النووي السلمي، الذي يخضع لأقوى نظام تحقق وتفتيش تعتمده الوكالة، الأمر الذي يثير تساؤلات بشأن حياد الوكالة وعدم انحيازها. والأفضل للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تحمي مصداقيتها وحيادها واستقلالها وكفاءتها المهنية من أي شبهة مخالفة.

وفي الوقت نفسه، تدعو إيران السلطات السعودية إلى أن تتصرف كفاعل مسؤول في المنطقة وأن تنهي ما يقع من مذابح وتدمير وحشي في اليمن الذي يحارب التطرف العنيف والإرهاب اللذين خربا بعض البلدان العربية، بما فيها سورية، وأن تدع بلدان المنطقة تعيد بناء الثقة الجماعية وتستثمر الروابط الوثيقة للتضامن وحسن الجوار من أجل العيش في سلام ووثام.

ولقد أدى تدهور البيئة الأمنية في جميع أنحاء العالم إلى تعزيز أهمية مؤتمر نزع السلاح وولايته أكثر من أي وقت مضى. وينبغي ألا يُتخذ تدهور المناخ الأمني ذريعة لزيادة حدة سباق التسلح أو لفسخ المعاهدات القائمة للحد من التسلح، بل يجب أن يكون بمثابة حافز مُلح لتسريع وتيرة نزع السلاح، ولا سيما السلاح النووي. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي إرادتها السياسية لتحقيق هدف نزع السلاح النووي. والضمان الوحيد لإزالة خطر الأسلحة النووية هو إزالة جميع الأسلحة النووية بشكل تام وشفاف ونهائي. وتنص المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية بالإجماع، على الالتزام بمواصلة المفاوضات بحسن نية واختتامها بما يفرضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وهذا التزام قانوني صريح لا مجال فيه لأي غموض أو شروط. ولا يمكن الاستعاضة عن عدم إبداء الإرادة السياسية اللازمة لإحراز تقدم في نزع السلاح النووي بالتركيز المفرط على عدم الانتشار.

وأود أن أؤكد من جديد دور مؤتمر نزع السلاح وولايته بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المكرس لنزع السلاح. ولا يخفى علينا أن الإرادة السياسية هي الشرط الأساسي لأي مفاوضات مجدية لتنفيذ هذه الولاية. وينبغي للمجتمع الدولي ألا ينصاع لمحاولات ثنيه عن العمل وألا يقبل إكراهه على سياسة الترضية.

سيدتي الرئيس، رداً على ممثل الولايات المتحدة، من ناحية، وعلى سفير المملكة العربية السعودية، من ناحية أخرى، وهما مع الأسف الدولتان الوحيدتان اللتان سعيتا بحث، بالإضافة إلى النظام الإسرائيلي، إلى نسف خطة العمل المشتركة الشاملة والقرار ذي الصلة، وهو القرار 2231 (2015) الصادر عن مجلس الأمن، بدافع من احتقارهم للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، أود أن أقرأ المقتطفات التالية من رأي نشره مؤخراً وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، السيد ظريف:

في تموز/يوليه 2015، وقعت إيران والولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا اتفاقاً تاريخياً لتبديد أي مخاوف بشأن الطبيعة السلمية الخالصة لبرنامجنا النووي، مع إعفاء الشعب الإيراني من العقوبات اللاإنسانية والظالمة. وفي إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، شاركت الولايات المتحدة وأطراف موقعة أخرى أيضاً في رعاية قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231 (2015)، الذي يتبنى الاتفاق النووي، والذي تُرفق به صفحات الاتفاق الـ 90 بكاملها، مما يدرج الاتفاق في إطار القانون الدولي. غير أن الإدارة الأمريكية أعلنت في أيار/مايو 2018 أنها اختارت من جانب واحد وقف المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة. وأدى ذلك إلى وضع إيران وبقية المجتمع الدولي منذ ذلك الحين في موقف غير عادي يتمثل في مشاهدة حكومة الولايات المتحدة تصبح أول حكومة في تاريخ الأمم المتحدة لا تنتهك قراراً ملزماً رعته بنفسها فحسب، بل تعاقب أيضاً الحكومات والشركات التي تتقيد بالقانون الدولي عن طريق تنفيذ أحكام القرار. وهذا الوضع القائم، كما حذرت مجلس الأمن في الشهر الماضي، ليس مرغوباً ولا مستداماً. ونحن بالتالي في مفترق طرق.

وإن حملة التضليل التي تقوم بها الإدارة الأمريكية - بما في ذلك الادعاءات الباطلة والمزورة بشأن توافق الآراء على الصعيد الإقليمي بشأن آثار تأييد بقية الأطراف الموقعة على خطة العمل الشاملة المشتركة لأحكام الاتفاق، بما في ذلك تطبيع تعاون إيران الدفاعي

مع العالم في تشرين الأول/أكتوبر، إنما هي حيلة لإخفاء دوافعها الحقيقية الأكثر حقداً: فبعد الإخفاق في تقويض القرار 2231 بعد أكثر من عامين من ممارسة "أقصى ضغط" وأشدّه وحشية على الإطلاق تتعرض له دولة، بما في ذلك حرمان الإيرانيين العاديين من الحصول على الأدوية والمعدات الطبية في خضم أشدّ جائحة فتكاً يشهدها العالم منذ عقود عديدة، تأمل الولايات المتحدة الآن أن تسيء استغلال تفسيرها الخاطئ لأحكام القرار نفسه الذي تخلت عنه في عام 2018 لكي تقوضه في نهاية المطاف. ويظهر هذا السلوك الأمريكي البالغ الخبث في جميع أرجاء الأمم المتحدة، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى استخدام الأمم المتحدة نفسها لكي تدمر بالفعل هذه الهيئة العالمية.

وثمة عدة مسائل وعواقب رئيسية يجب مراعاتها في هذه المعادلة.

أولاً وقبل كل شيء، قد يتساءل المرء لماذا أو كيف يرتبط انهيار قرار واحد لمجلس الأمن بشأن أي موضوع من المواضيع بالصورة الأشمل. إن الأمر كذلك، ولا سيما بالنظر إلى أن إكراه مجلس الأمن على نفس قراره سيكون انتكاسةً على مدى أجيال لقضية تعددية الأطراف. فما لم تحترم جميع القوى المبادئ التي أنشئ مجلس الأمن لتجسيدها، لن يستطيع المجلس أداء واجباته، ولا يمكن لأية دولة أن تعترف بسلطته.

وإذا سُمح للولايات المتحدة بالاستمرار في هذا المسار، سوف يتقهقر العالم إلى حالة يكون المعيار فيها هو معيار "الحق مع القوي". ورغم أن هذا المعيار قد يبدو جذاباً لمحاربي حقبة الحرب الباردة الذين يبحثون عن أهداف جديدة، فإن له حدوداً. فقد شهدت كلتا القوتين العظميين في القرن الماضي انهيار نفوذهما الدولي بهزيمتهما العسكرية في أفغانستان، ذلك البلد الذي يقل ناتجه المحلي الإجمالي 14 مرة عن الإيرادات السنوية لشركة آبل.

وشهدنا أيضاً في السنوات الماضية كيف سعت الإدارة الأمريكية - بالتوازي مع هجومها على المؤسسات والاتفاقات الدولية - إلى الاستعاضة عن القانون الدولي بقوانينها المحلية. ومعنى ذلك، عملياً، أن وزارة الخزانة الأمريكية وليس الحكومات الوطنية الأوروبية هي التي تحدد الجهات التي يمكن أن تعمل معها الشركات الأوروبية، سواء بموجب القرار 2231 أو فيما يتعلق بخط نقل الغاز الخاص بها في شمال أوروبا (نورد ستريم).

ورغم أن الولايات المتحدة هي الدولة التي سعت بالأساس حتى الآن إلى توسيع نطاق ولاية قوانينها المحلية، لا يوجد ما يدل على أن ذلك سيبقى حكراً عليها.

[...]

ولذلك، على المجتمع الدولي بصفة عامة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بصفة خاصة اتخاذ قرار مهم: هل نحافظ على احترام سيادة القانون، أم نعود إلى شريعة الغاب؟

وإذا أثبتت إيران مرونتها وقدرتها على التصدي الحاسم للتسلط القهري، فإنني واثق من أن الأسابيع والأشهر القليلة الحرجة المقبلة ستشهد تنفيذ أعضاء مجلس الأمن صراع الحملة التي تقودها إدارة أمريكية محاصرة من أجل تحويل ما شكّل إنجازاً دبلوماسياً في القرن الحادي والعشرين إلى ضرب من العبث، وبالتالي، القضاء على ما تبقى من تعددية الأطراف والقانون الدولي.

وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سعادة السفير، على بيانك وكلماتك الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن للسفير بانكاج شارما، ممثل الهند.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يتقدم إليك وفد بلدي بالتهنئة على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويسر الهند أن ترى بنغلاديش تتولى الرئاسة، فهي عضو زميل في مجموعة الـ 21 وبلد مجاور تربطه بالهند علاقات ثنائية وثيقة وودية. وتؤيد الهند بيان مجموعة الـ 21 الذي أدلى به اليوم السفير كورتشو بصفته رئيس المجموعة.

سيدي الرئيس، لقد شهد المؤتمر مرة أخرى إساءة صارخة لهذا المحفل الموقر من جانب باكستان اليوم. بيد أنني لن أكرم باكستان بالرد عليها، لأنها لا تستحق رداً، والأفضل تجاهلها. وموقف الهند معروف جيداً ولا يحتاج إلى تكرار.

وقبل أن أختم بياني، يؤكد لك وفد بلدي دعمه وتعاون الكاملين معك في سياق مواصلتك توجيه أعمالنا باقتدار في الفترة المتبقية من رئاستك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكرك، سعادة السفير، على كلماتك الرقيقة وعلى بيانك الموجز. المتكلم التالي هو ممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الماضي (المملكة العربية السعودية): شكراً السيد الرئيس. تود بعثة بلادي استخدام حق الرد للتعقيب على ما ورد في كلمة رئيس الوفد الإيراني التي تضمنت عدداً من الاتهامات والمغالطات التي لا أساس لها من الصحة.

بدايةً، أود الإشارة إلى أن النظام الإيراني لطالما ردد أنه مع مبادرات مؤتمر نزع السلاح، ويدعم كل الجهود الرامية لإخراج هذا المحفل التفاوضي من حالة الجمود. إلا أن إيران وهو سلوك معتاد وتعرفه جيداً شعوب المنطقة، تقوم بعمل النقيضين في آن واحد، حيث تدعي إيران أنها قلقة بشأن الوضع الإنساني في اليمن من جانب، وتقوم بتزويد الميليشيات الحوثية بأسلحة فتاكة لتقوم بدورها بقتل الأبرياء والمدنيين بالسلاح الإيراني. وقد نجحت مؤخراً قوات التحالف وقوات البحرية لبعض الدول الصديقة من تتبع ورصد واعتراض وضبط سفن إيرانية محملة بالأسلحة إلى حلفائهم الميليشيات الحوثية في اليمن، وكان آخرها السفينة الإيرانية التي اعتراضتها البحرية الأمريكية في تاريخ 13 شباط/فبراير الماضي، حيث كانت محملة بـ 150 صاروخاً تستخدمها الميليشيات الحوثية ضد الأبرياء والحكومة الشرعية.

وثانياً، ذكر ممثل إيران العديد من المغالطات في هذه القاعة لتغطية الجرائم البشعة التي يقوم بها وسطاؤهم الحوثيون في اليمن وغير اليمن في المنطقة، فأود التذكير بأن المملكة لم تبادر بالحرب في اليمن بل الجماعة الأصولية الإرهابية الحوثية المدعومة من إيران هي من انقلبت على الشرعية والرئيس الشرعي اليمني، وطردته من صنعاء ولاحقته إلى عدن لتقتله وذلك كله لتأسيس أرضية جديدة للنموذج الإيراني في المنطقة، بحيث تسامح عليها دولياً. وبناءً على قرار مجلس الأمن 2216 (2015) تم إنشاء تحالف دعم الشرعية في اليمن للمساعدة في استعادة السلطة، وقد تم توثيق ذلك في وثائق الأمم المتحدة. والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن إيران هي التي تدعم الجماعات الخارجة عن الدولة مثل جماعة الحوثي المتطرفة من خلال إرسال ونقل تكنولوجيا الصواريخ الباليستية لهذه الجماعات، وهي في الوقت نفسه تدعم جماعات متطرفة في المنطقة مثل حزب الله وغيره من الجماعات المتطرفة، وتجند الأطفال وتقصص الأبرياء في اليمن وتناصر وتجوّع ميليشياتها كل القرى والمدن التي ترفض الانصياع إلى تعليمات الجماعات الإرهابية الحوثية، وتمتهن زرع الألغام بشكل عشوائي في المناطق الحرة، إضافة إلى تجنيد الأطفال ووقف قوافل المساعدات وتسييرها إلى المناطق الموالية لها لمراقبة وتجويع من هم مع الحكومة الشرعية. وتقوم إيران بجميع هذه الممارسات في كافة المناطق التي يكون لديها نفوذ فيها، وليس فقط في اليمن.

وفي النهاية، وبعد ثبوت ضلوع إيران في تلك الممارسات العدوانية ضد شعوب المملكة، أكرر دعوة المملكة لكافة الدول المعنية إلى تقديم أمن وسلم المنطقة على كافة المصالح الأخرى وهو ما سيتحقق بتمديد قرار حظر بيع الأسلحة لإيران.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي. المتكلم الآن هو سفير الولايات المتحدة الأمريكية، الذي سيتكلم عن بعد.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية عبر اتصال بالفيديو): شكراً سيدي الرئيس. أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكن ينبغي لي أن أمارس حقّي في الرد.

اسمح لي أن أبدأ بسورية. إن تعليقات ممثلة نظام الأسد لا تتمتع في الحقيقة بأي مصداقية. ولا يجوز لسورية أن تتحدث عن امتثال الولايات المتحدة لأي اتفاق لتحديد الأسلحة أو أن تعلق عليه. ولقد استخدم نظام الأسد الأسلحة الكيميائية مراراً وتكراراً ضد شعبه، في انتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي، كما أود أن أذكر الجميع، تم التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح. ولقد نص بوضوح القرار الأخير للمجلس التنفيذي في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الإدانة الدولية لاستخدام سورية للأسلحة الكيميائية. وندعو سورية إلى الكف عن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبها وندعو مؤيديها إلى الكف عن مساعدة النظام وتحريضه.

وفيما يتعلق بإيران، فقد أوضح ممثل المملكة العربية السعودية ببساطة كل شيء، ولكنني أعتقد أن من المهم أن نضع في اعتبارنا أننا عندما نتحدث عن إيران، فإننا نتحدث عن الدولة الرائدة الراعية للإرهاب في العالم. وهي أيضاً أكبر محتجز للرهائن في العالم. وقد نفذت هجمات إرهابية على عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم خلال السنوات الأربعين الماضية، مما أدى إلى قتل مواطني بلدان عديدة تجلس في قاعة مؤتمر نزع السلاح. وهي تمول حزب الله وحماس والمتمردين الحوثيين، كما أشار الممثل السعودي. وعندما ننظر إلى كل شيء في مجمله، نجد أن إيران هي المنبوذة على الصعيد الدولي، بوضوح وبساطة.

وفيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، ما نعرفه هو أنه قبل أن يخفّح خبر التوقيعات على الخطة، كانت إيران تمول وكلاء في الشرق الأوسط، وتشن هجمات شرسة على الأبرياء، وتزود متملقيها الإقليميين بالقذائف التسيارية. ومرة أخرى، هذا نظام ليس له أي مصداقية على الإطلاق. وسوف نجعل من الصعب للغاية على هذا النظام أن يحصل على الأموال التي يستخدمها لتمويل عهد من الرعب الذي يبيته في جميع أنحاء العالم، وليس فقط في الشرق الأوسط.

والنقطة الأخيرة التي أود تناولها فيما يتعلق بإيران هي ما يجري في مجلس الأمن في نيويورك. ويجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يتحمل مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. ويجب عليه أن يمدد حظر الأسلحة المفروض على إيران. فلا يمكن السماح لإيران بتزويد الجماعات الإرهابية ووكلائها بالأسلحة. وفي العام الماضي، قامت إيران بتخريب الناقلات، وشنت هجوماً سافراً على جيرانها، وانتهكت مراراً القيود المفروضة على الأسلحة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2231 (2015). وإن عدم تمديد حظر الأسلحة في ضوء هذا النشاط قد يؤدي إلى تفاقم العنف وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. ولا يمكن للمجتمع الدولي ببساطة أن يسمح بحدوث ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً. المتكلمة التالية على قائمتي هي ممثلة الجمهورية العربية السورية للمرة الثانية.

السيدة محمد (الجمهورية العربية السورية): شكراً سيدي الرئيس. أود أولاً أن ألفت نظر سعادة سفير الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنني مثله دولة جميلة ذات سيادة تدعى الجمهورية العربية السورية، هذا ما تُعرف به عالمياً، ولي الفخر أن رئيس هذه الدولة هو السيد الرئيس بشار الأسد، ولست أدري إن كان مؤتمر نزع السلاح هو المكان الأفضل لمناقشة موضوع الأسلحة الكيماوية. على كل، أتوجه بالشكر إلى المترجمين الفوريين الموجودين معنا على جهودهم، إلا أن وفد بلادي يود لفت عناية المؤتمر الموقر إلى أن الترجمة الإنكليزية لبيان الجمهورية العربية السورية لم تعكس مضمون البيان بدقة. ويطلب وفد بلادي إدراج ترجمة دقيقة باللغة الإنكليزية للبيان في المحضر الحرفي للجلسة، استناداً إلى النسخة العربية المودعة لدى الأمانة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، السيدة محمد - أحيط علماً بتعليقاتك. وآمل أن تكون الأمانة قد أحاطت علماً بما أيضاً. المتكلم التالي هو سفير الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): شكراً سيدي الرئيس. لقد سألتني سفير الولايات المتحدة عن العلاقة بين الحزب الشيوعي الصيني والشعب الصيني. فعلى أي أساس كان عليّ أن أتحدث عن هذا في اجتماع هذا الصباح؟ أعتقد أنه ربما كان يفكر في منحي فرصة لكي أعرض للجميع هنا العلاقة بين الحزب الشيوعي الصيني والشعب الصيني في بضع عبارات، حتى وإن لم يكن لهذا النوع من المحتوى علاقة مباشرة بعمل المؤتمر. ولن آخذ الكثير من وقت الجميع.

وفي الشهر الماضي فقط، أصدرت كلية كينيدي لشؤون الحكم في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة تقريراً بعنوان "فهم قدرة الحزب الشيوعي الصيني على الصمود: استطلاع الرأي العام الصيني عبر الزمن" "Understanding CCP Resilience: Surveying Chinese Public Opinion Through Time". ولقد أجرى الخبراء الثلاثة لكلية كينيدي ثمانية استطلاعات، وأجروا مقابلات مع أكثر من 30 000 مواطن صيني في المدن والريف على مدى 13 عاماً. وخلص التقرير إلى أن الحزب الشيوعي الصيني لديه أساس راسخ للسلطة وأن قدرته على الصمود تنبع من تأييد الشعب له على نطاق واسع، حيث أعرب أكثر من 93 في المائة عن رضاهم عن الحكومة. وأود أن أوصي زميلي من الولايات المتحدة بأن يطلع على هذا التقرير.

ولقد ذكرتُ هذا الصباح وقلت تحديداً إن المؤتمر هيئة تفاوض حكومية دولية وليس محفلاً للافتراءات والانتقادات الجائرة للحزب الحاكم في أي بلد. وآمل أن تكون كلماتي كافية لوضع حد لانتقاد الأحزاب الحاكمة في البلدان الأخرى من جانب أي وفد في هذا المؤتمر. ولا أود أن أسمع مرة أخرى سفير الولايات المتحدة يوجه هذا النوع من النقد إلى الحزب الشيوعي الصيني، تماماً كما لا أنوي توجيه أي انتقاد إلى الحكومة الجمهورية في الولايات المتحدة. نحن سفراء لبلداننا ونحن هنا لكي نتفاوض نيابة عن حكوماتنا. ويتطلب عمل المؤتمر إيلاء اهتمام خاص للبروتوكول والمعايير الدبلوماسية.

وإنني عندما أثرتُ هذه المسألة صباح اليوم، كانت نقطتي الرئيسية هي تذكير أعضاء المؤتمر بالأثر السلبي الخطير الذي يمكن أن تخلفه عقلية الحرب الباردة وما يسمى الحرب الباردة الجديدة على العملية الدولية لتحديد الأسلحة. فيجب على الجميع هنا أن ينظروا بعناية وأن يفكروا ملياً فيما إذا كان ذلك سيؤثر على اتجاه وعمق العملية الدولية لتحديد الأسلحة. ولا تعتزم الصين الدخول في حرب باردة جديدة أو في حرب دبلوماسية مع أي بلد، تماماً كما لم يكن لدى أي نية للتشاجر مع أي شخص هنا في المؤتمر، لأن المؤتمر ليس مكاناً للمشاحنات؛ وإنما هو مكان للتعاون في الحوار والتفاوض بشأن تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف.

وفيما يتعلق بالموضوع الذي أثاره سفير الولايات المتحدة والذي يتعلق بإقامة حوار ثنائي بشأن تحديد الأسلحة بين الولايات المتحدة والصين، فإنني قلت بوضوح شديد في بياني هذا الصباح إن الصين مستعدة لاستئناف الحوار للتوصل إلى تفاهم في مجال الاستقرار الاستراتيجي وتحديد الأسلحة على أساس من المساواة والثقة المتبادلة والاحترام المتبادل. والواقع أن عاصمتي البلدين كانتا بالفعل على اتصال بشأن هذا الموضوع. وأقترح أن يطلب سفير الولايات المتحدة من السفير بيلينغسليا، المبعوث الرئاسي الخاص للولايات المتحدة المعني بتحديد الأسلحة، مزيداً من المعلومات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سعادة السفير. أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد عمر (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. لقد أخذت الكلمة لأردّ بإيجاز على التعليقات التي أدلى بها الوفد الهندي منذ قليل في هذه الجلسة. ومن المؤسف، ولكنه ليس مستغرباً، أن تواصل الهند تحويل الأنظار عن القضايا الخطيرة التي أثارها وفد بلدي عوضاً عن معالجتها. سيدي الرئيس، إن مؤتمر نزع السلاح ينتظر أي إنكار أو تبرير للتصريحات العديدة غير المسؤولة التي تصدرها القيادة الهندية بشأن مسائل تقع ضمن اختصاص هذه الهيئة، والتي لفت وفد بلدي الانتباه إليها.

وإن السياسة الهندية المتمثلة في تعمد تحويل المسار والأنظار مستمرة. وهذه السياسة هدف واضح، هو التهرب من التدقيق والمساءلة العالميين عن انتهاك القانون الدولي في إقليم جامو وكشمير المحتل بصورة غير قانونية. وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأنصح الوفد الهندي بأن يتجنب هذه الأساليب العقيمة، لأن المؤتمر ليس غرفة لتكرار صدى أكاذيبه. بل يقع على عاتق هذه الهيئة واجب الإحاطة علماً بالبيانات والسياسات والإجراءات غير القانونية التي تعرض السلام والأمن الإقليميين والدوليين للخطر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك. المتكلمة التالية هي ممثلة إسرائيل.

السيدة معيان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. اسمح لي في البداية أن أهنئك، سيدي الرئيس، على تولي مهامك كرئيس لمؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أعبر للرؤساء السابقين عن امتنان إسرائيل، وأن أؤكد لك تعاون وفد بلدي معك في سياق أداء مهامك.

سيدي الرئيس، إننا نطالب جمهورية إيران الإسلامية، وهي بلد ينتهك الاتفاقات الدولية، ويقوّض استقرار الشرق الأوسط، ويشجع على عدم الامتثال، ومسؤول عن انتشار الأسلحة في منطقتنا، أن تشير إلينا باسمنا الرسمي: دولة إسرائيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك. أرى ممثل جمهورية إيران الإسلامية يطلب الكلمة مرة أخرى.

السيد أزارسا (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي الرئيس. أود فقط أن أمارس حقنا في الرد على ما قاله ممثل المملكة العربية السعودية وسفير الولايات المتحدة. جملة واحدة فقط إلى المملكة العربية السعودية: أود أن أؤكد أنه، إن لم يكن السعوديون، فمن غيرهم هو عراب الجماعات الإرهابية - من حيث الأيديولوجية - أو - من حيث دولارات النفط - هل مصارفهم؟

ولزملائنا من الولايات المتحدة، ينبغي أن أشدد على أن نفس السفير في مؤتمر نزع السلاح قد أثنى على خطة العمل الشاملة المشتركة وأعرب عن إعجابه بما بوصفها إنجازاً إيجابياً رائعاً للدبلوماسية المتعددة الأطراف. وهو بالتأكيد بارع جداً في تشتيت انتباه هذه الهيئة الموقرة باللجوء إلى السخافات. وأشكرك سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك. أرى مرة أخرى أن سفير الولايات المتحدة روبرت وود يريد الكلمة للمرة الثالثة التي نأمل أن تكون الأخيرة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية عبر اتصال بالفيديو): شكراً لك، سيدي الرئيس. أردت فقط أن أقول إنني أكن احتراماً كبيراً للسفير الصيني. ولقد كان لدي فقط بعض الأسئلة حول كيفية قياس الحزب الشيوعي الصيني لحب الشعب له أو كيف تمكن من القول أساساً إن شعب الصين يحب الحزب الشيوعي. وإنني أجد صعوبة في تصديق أن الدراسة التي أجرتها جامعة هارفارد هي الوسيلة التي تقيس بها الصين مستوى تأييد الحزب الشيوعي، لكنني سأترك ذلك لزملائنا الصينيين إذا أرادوا تقديم مزيد من التفاصيل.

والسؤال الوحيد الذي أردت أن أوجهه فيما يتعلق بالتزام الصين بتحديد الأسلحة هو لماذا لا ترد الصين على الرسالة المؤرخة كانون الأول/ديسمبر 2019. إن إحساسي هو أننا بعد كل هذا الوقت - أي بعد مضي أكثر من ثمانية أشهر - ربما لن نحصل على إجابة، ولكن من المهم أن نشير إلى أننا حاولنا التواصل من أجل إجراء هذه المناقشات الثنائية ورُفضت مساعيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك. المتكلم الأخير على قائمتي هو ممثل المملكة العربية السعودية مرة أخرى، أعتقد أيضاً أنها المرة الثالثة.

السيد الماضي (المملكة العربية السعودية): شكراً سيدي الرئيس لإعطائي الكلمة مرة أخرى. فقط أردت التعليق فيما يتعلق بادعاءات ممثل إيران بشأن علاقة المملكة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. فأود القول بأنه ليس لدى المملكة ما تخفيه حول هذا الشأن، ولدى المملكة تعاون متميز مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إنما وحسب تقارير الوكالة الدولية أن إيران هي التي لديها ما تخفيه إزاء برنامجها النووي. وندعوها مجدداً إلى التعاون مع خبراء الوكالة الدولية والسماح لهم بمراقبة أنشطة المفاعلات النووية وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك. الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد أزارسا (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس، وأعتذر لأخذ الكلمة مرة أخرى.

رداً على ما قالته ممثلة النظام الصهيوني هنا - تعقيباً على أماني النظام الصهيوني - ينبغي أن أوضح أن سفير بلدي وصف هذا النظام بأنه فاعل خبيث. وإنه لا يستحق أن يُسمى دولة، ولن نعترف به أبداً كدولة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك. الكلمة الآن لسفير الصين مرة ثانية.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): شكراً لك سيدي الرئيس. ببساطة شديدة، فيما يتعلق بالسؤالين اللذين طرحهما سفير الولايات المتحدة للتو، أعتقد أنني أجبت عليهما بوضوح شديد في سياق حقي في الرد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): آمل أن نختتم بهذا أعمالنا لهذا المساء، ولكنني أرى ممثل بيلاروس، وهي البلد الذي سيتولى الرئاسة بعد ذلك، يطلب الكلمة.

السيد بيتاليف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، أيها السيدات والسادة، إن الممثل الدائم لبيلاروس موجود حالياً خارج جنيف، ولكن باسم وفد بلدنا أود أن أعلن الخطط التحضيرية لرئاسة بيلاروس.

إن قيود الميزانية الحالية المفروضة على عدد الجلسات العامة التي يمكن عقدها في شكل مختلط تتطلب منا أن نحدد بعناية أولويات رئاستنا. وكان هذا العام، لأسباب خارجة عن إرادتنا، صعباً بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. ومن الأهمية بمكان أن نأخذ منه الجوانب الإيجابية وأن نضع الأسس للعمل اللاحق. وفي هذا الصدد، سنركز تحديداً على اعتماد تقرير المؤتمر، الذي نعتقد أنه سيكون ذا طابع تقني ولا يعكس سوى الحقائق.

وفي الجلسة العامة الأولى تحت رئاسة بيلاروس، المقرر عقدها في 28 آب/أغسطس في شكل مختلط، نقترح أن نقدم إلى المؤتمر المشروع الأول للتقرير. وبعد ذلك، وبناءً على رد فعلكم، سنفتح باب المشاورات بشأن مشروع التقرير من حيث الشكل والمضمون المطلوبين: على الإنترنت أو بالحضور الشخصي حسب الاقتضاء. وفي 15 أيلول/سبتمبر، أي في الأسبوع الأخير من رئاستنا، نعتزم عقد اجتماع مختلط آخر بهدف اعتماد التقرير.

وعلاوة على ذلك، لا نريد أن نُختزل الرئاسة البيلاروسية في وظيفة إجرائية أساساً، رغم أهميتها، بل نعتزم أن تسهم إسهاماً جوهرياً في أعمال المؤتمر. ويتزايد تأثير تطور العلم والتكنولوجيا على نظام عدم الانتشار وتحديد الأسلحة بمرور الأعوام. ويتزايد خطر الحصول على أسلحة دمار شامل جديدة. ولبادرة بيلاروس، المتعلقة بقرار الجمعية العامة بشأن حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة لهذه الأسلحة، أهميتها في هذا الصدد. ونعتزم بيلاروس تقديم مشروع قرار بشأن هذا الموضوع لكي ننظر فيه اللجنة الأولى للجمعية العامة. وبناءً على ذلك، نعتزم أيضاً أن نعقد في 8 أيلول/سبتمبر جلسة عامة مواضيعية للمؤتمر بشأن موضوع التهديدات الجديدة والبنود الفرعية ذات الصلة. وفي الوقت الراهن، ونظراً للقيود المالية الحالية، نخطط لعقد الاجتماع بالحضور الشخصي.

وباسم وفد بيلاروس والرئاسة البيلاروسية المقبلة، أود أيضاً أن أذكر أنه إذا كان لدى أي من الدول الأعضاء في المؤتمر مواضيع وقضايا ترغب في مناقشتها أثناء فترة الرئاسة البيلاروسية، سنرحب بالمشاورات وسنظل كذلك طوال فترة رئاستنا. وشكراً على حسن استماعكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي. أعتقد أن هذا كان إشعاراً مسبقاً مفيداً يمهّد للرئاسة البيلاروسية المقبلة. وأود في هذه المرحلة، إذا سمحتم لي، أن أدلي بمجموعة من الملاحظات الختامية.

أيها المندوبون الموقرون، مما يدعو إلى الشعور بالإحباط أننا لم نتمكن من الاتفاق على برنامج عمل وأن المفاوضات الموضوعية لم تتقدم منذ عقود بسبب تباين المواقف بشأن المسائل الجوهرية. وربما حان الوقت لمراجعة النفس بشأن الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح.

هل هو افتقارنا إلى الإرادة لجعل المؤتمر فعالاً، أم هو النظام الداخلي، الذي فشل في تيسير توافق الآراء؟ بل هل يمكننا أن نقول إن عدم وجود آلية استعراض مناسبة هو الذي يمنعنا من تحديد أسباب الفشل المستمر؟ يعتقد الكثيرون أن الإجابات ليست مجهولة تماماً. ويرى كثيرون أن قاعدة توافق الآراء استُغلت بطريقة تضعف هذه الهيئة. ولا يختلف أعضاء المؤتمر على أولوياته فحسب - بل الواقع أن قاعدة توافق الآراء التي خدمت هذه الهيئة على نحو جيد في الماضي تبدو عائقاً في طريق كل محاولة للخروج من المأزق. وربما توجد أسباب أخرى أيضاً تجعل عملية المؤتمر غير فعالة. ولذلك ينبغي لنا أن نفكر بوضوح ولكن بشكل شامل - مع مراعاة المصالح الأكبر للبشرية - لكي نمضي قدماً. وإننا في هذا المكان نحتاج إلى الإرادة السياسية والتوجيه من قادتنا.

وليس من المستغرب أن الجمود الذي اعتري المؤتمر دفع الكثيرين إلى الدعوة إلى إجراء مفاوضات خارج إطار المؤتمر. والواقع أن جميع الاتفاقات الرئيسية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح التي اعتمدت في السنوات الأخيرة كانت ثمرة للتفاوض الذي جرى خارج المؤتمر. ومن أمثلة ذلك اتفاقية أوتاوا (المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد)، واتفاقية الذخائر العنقودية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. وتمشياً مع التزامنا الوطني بنزع السلاح بشكل عام وكامل، نرى أن هذه الصكوك شكلت نجاحات في مجال شؤون نزع السلاح.

ويتفق الكثيرون على أن المأزق الذي وصل إليه المؤتمر، وهو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، يشكل خطوة إلى الوراء بالنسبة لنا جميعاً. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا ننسى أن النجاحات التي حققها المؤتمر في الماضي هي أساس آفاق توقعاته وحجة قوية لصالحه. ونحن نرى أن لدى المؤتمر إمكانيات كبيرة لم تُستثمر بعد. ولا نزال على ثقة من أن أعضاء المؤتمر، إذا تحلوا بالإرادة السياسية وبالمرونة الكافية وبروح التوافق، يمكنهم أن يساعدوا في استعادة أهمية المؤتمر ومصداقيته في الأيام المقبلة.

زملائي الأعزاء، لقد استمعنا في هذا الصباح إلى بيانات تعرب عن القلق إزاء حالة الميزانية وتأثيرها على أعمال المؤتمر. ومرة أخرى، أعلنت المديرية العامة في بيانها الافتتاحي في بداية هذا الصباح أنها ستعقد جلسة إحاطة إعلامية قريباً، ويؤمل أن تبدد هذه الجلسة تلك الشواغل.

وأود أن أختتم بياني بملاحظة شخصية. في غضون أقل من أسبوعين، سأكمل 35 عاماً من العمل الدبلوماسي، منها مرتان في جنيف. لقد كان تمثيلي لبلدي امتيازاً فريداً وشرفاً لي. وإن بنغلاديش معروفة جيداً اليوم بأنها من أشد الدعاة والداعمين لتعددية الأطراف والتعاون الدولي من أجل ضمان السلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. وفي سياق جهودنا لتحقيق هذه الأهداف وتعزيز مصلحتنا الوطنية، أنوّه بالدعم والمساعدة الممتازين اللذين قدمهما العديد من الزملاء الحاليين والسابقين في البعثات الدبلوماسية، وفي وكالات الأمم المتحدة، وفي منظمات دولية أخرى في جنيف. وأعتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري وامتناني لكم جميعاً على ما أبدىتموه من صداقة وحسن نية وتعاون بارز. ويؤسفني أشد الأسف أن ظروف الجائحة الحالية تحرمني من فرصة توديع الزملاء شخصياً. أتمنى لكم دوام النجاح في مساعيكم المهنية والتمتع بالصحة الجيدة والرفاهية في حياتكم الشخصية.

وأخيراً، لا يسعني أن أختتم الجلسة دون أن أسجل تقديري الصادق للعمل الشاق الذي أدته الأمانة والمترجمون الشفويون للجلسة العامة التي عُقدت اليوم. أشكركم جزيل الشكر وأتمنى لكم كل التوفيق. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 16/25.